والسبب فلان مذهبهم الحال على تقديرهم مرتبة المبتدا كما مر فلم يقع في موضع الخبر
ففات شرط وجوب الحذف فالحاصل ان مذهبهم باطل معنى ولفظا وكذا القول بان
الضرب في موقع فعله فيتقدير ضربي زيدا قائما ضربت زيدا قائما فيكون من قبيل
المبتدا الذي لا خبر له لكونه في معنى الفعل كا قائم الزيدان على ما ذهب اليه ابن درستويه
وابن بابشاد باطل ايضا لعدم استقلاله بالفاعل الذي هو لازم كون المبتدا
مسندا رافعا للفاعل الا ترى انك اذا قلت اقائم الزيدان لزم استقلال الجزء المبتدا
بفاعله كلاما ولا يحتاج باعتبار كلاميته الى شيء اخر وهذا اللازم مشهور منتف من
قولك ضربي زيدا قائما فينتفي الملزوم وهو كون المبتدا منزلة الفعل وبيان انتفائه ان
الذي هو مبتدا لا يستقل بفاعله المضاف اليه وهو الياء كلاما بل لابد من ضميمة اخرى اليه
ايضا يبطل لفوات الحصر المطلوب كما مر ثم الظرف الذي هو الخبر المحذوف وهو قولنا
اذا كان او اذ كان منصوب المحل باعتبار الظرفية وعامله حصل او حاصل المحذوف
اي ضربي زيدا حصل او حاصل وقت كونه قائما على احتمال الرفع اي مع احتمال كونه مرفوع
المحل فعلى المصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم او للاسناد المجازي كما في
قوله بكل تداوينا ولم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد فاما ان يكون لغوا متعلقا
بما قبله على وجه الاضراب او الاخراج كتعلق حاشى الحرفية بما قبلها واما مستقرا على الخبرية
للمحذوف اي والتحقيق على كذا على ما اختاره ابن الحاجب ووجه ذلك هنا ان قوله الظرف
منصوب المحل مع علمي عن التحقيق فان هذا ليس على عمومه عند كل احد فجابا هو التحقيق
قايلا على احتمال رفعه مقيدا بتقدير زمان مضاف اليها في اوله ما في راي نحو اخطب ما
يكون الامير قائما فالتقدير زمان اخطب اكوان الامير اذا كان قائما فاذا لا يكون ظرفا
للمحذوف للزوم كونه لزمان محل الزمان وانما هو مرفوع المحل اي زمن اخطبية اكوانه
زمن وجوده في حال القيام ومطلقا بالنصب عطفا على الحال المقدرة التي يتعلق بها
بتقدير اي واحتمال رفعه مطلقا اي غير مقيد بالتقدير المتقدم في راي اخر فيقدر هذا

الفاعل

الفاعل زمانا مضافا في نحو ضربي زيدا قائما اي زمان ضربي زيدا اذا كان او اذ كان قائما
كما يقدره فيما اوله ما ويكون الظرف مرفوع المحل على الخبر في المحلين خبر ان واخواتها هو المسند
وذا يشمل خبر المبتدا وخبر كان واخواتها وثاني مفعولي باب علمت والفعل من نحو قام زيد
وبالجملة دخل فيه كل مسند وخرج كل مسند اليه من معمولها اي من معمول ان واخواتها فخرج
الكل الا خبر هذا الباب وينتقض بما نقض به الشيخ الرضي تعريف الكافية وهو صفة اسم ان
في قولنا ان رجلا حسنا علامة في الدار فان حسنا مسند لمعمول لان وليس خبرا لها وامره
اي وامر خبر هذا الباب كامر خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا جامدا او مشتقا وجملة وفي
احكامه وشرايطه وبالجملة امره كامره في كل شيء الا في تقديمه فان الخبر لا يتقدم عليه على ما
مر الا ظرفا استثناء مفرغ في الاحوال والتقديم الا في تقديمه فلا يقع في حال من الاحوال
الا في حال كونه ظرفا فيقدم لخبر المبتدا وذلك لاتساعهم في الظرف لتنزلها من الاشياء منزلة
انفسها لوقوعها فيها وانها لا ينفك عنها ومراده بالظرف ما يشمل المفعول فيه وما اجري
مجراه وهو الجار والمجرور للمناسبة بين البابين اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور يحتاج
الى الفعل او معناه كاحتياج الجار والمجرور ويرد على الاول وهو كون امره كامر خبر المبتدا
لان خبر يكون مفردا يتضمن ماله صدر الكلام كاين زيد وهنا لا يجوز ذلك وايضا فلام الابتداء
تدخل هنا نحو ان زيدا لقائم قياسا ولا تدخل على خبر المبتدا الا شاذا ويجب حذفه اي
حذف الخبر هنا في ليت شعري ان ناب عنه جملة استفهامية كقول زهير الا ليت شعري هل
يرى الناس ما ارى من الامر او يبدو لهم ما بدا ليا وقول الاخر الا ليت شعري هل
ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل وهذا راي ابن يعيش وهو ان الخبر محذوف لسد
الاستفهام مسده كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا الواقع بعدها واعترض الشيخ الرضي بان
خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع معمولاته فحمله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في
مقام الخبر ومقامه بعده قال بل هو خبره وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال قلت وهو
خرم للقاعدة المقررة بغير ريب ولقايل ان يدعي ان الشعر هنا بمعنى المشعور وان الاستفهام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)